Badael
Business Solutions

استدامة الابتكار في قطر:

إطار عمل للتحسين دون توقف!



نوفمبر 2025

المقدمة :

تقف دولة قطر اليوم عند منعطف محوري في مسيرة تنميتها الوطنية. فبعد أن نجحت في ترجمة رؤيتها الاستراتيجية إلى استثمارات كبرى أسست منظومة ابتكار ذات بنية عالمية المستوى، تنتقل الدولة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة ترسيخ الاستدامة. ولا يعود نجاح المرحلة المقبلة إلى وتيرة البناء الأولي، بل إلى نضج منظومة الابتكار وقدرتها على التكيف واستيعاب التغيرات وتحويلها إلى فرص تطوير مستمر. وتحدّد رؤية قطر الوطنية 2030، إلى جانب ما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024–2030)، الطريق نحو اقتصاد متنوع وتنافسي قائم على المعرفة، وهو طموح يتطلب نهجاً ابتكارياً متقدماً يعزز التطوير المتدرج والمستدام للخدمات الحكومية مع الحفاظ على الاستقرار المؤسسي.وتضع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة الابتكار في صميم التحول الاقتصادي للدولة، من خلال تعزيز منظومة بحث وتطوير يقودها القطاع الخاص، ودعم البحوث الأكاديمية المرتبطة بالأولويات الوطنية،وتوطيد التعاون بين الشركات والجامعات والجهات الحكومية لبناء بيئة تمكينية متكاملة. كما تركز الاستراتيجية على إعداد قوة عاملة مؤهلة للمستقبل عبر تزويد المواطنين والمقيمين بالمهارات المتقدمة اللازمة لاقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. ومن خلال تحليل أداء قطر في مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة 2015–2025، إلى جانب دراسة تجارب النجاح في تطوير الخدمات الحكومية، تستعرض هذه المقالة كيف تمضي قطر نحو ترسيخ ثقافة الابتكار المستدام داخل جهازها الحكومي، بما يخلق إطاراً ثابتاً للتحسين المستمر. ومن خلال استقراء هذه النجاحات، يمكن استخلاص المبادئ العملية التي تحول الطموح الاستراتيجي إلى تقدم فعلي طويل الأمد.



مسار الابتكار في قطر: عقد من التقدم الاستراتيجي في مؤشر الابتكار العالمي (2015-2025):

يكشف التحليل الشامل لأداء دولة قطر في مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال العقد من 2015 إلى 2025 عن رحلة ابتكار وطنية تتميز بمرحلتين متميزتين: فترة أولية من التقلب بين عامي 2015 و 2020، تليها فترة من التحسن الكبير والاستراتيجي والمستدام من العام 2021 إلى 2025. إن هذا الزخم التصاعدي الأخير هو الاتجاه الأكثر تحديداً وإيجابية في العقد المنصرم، وبلغ ذروته بصعود قطر 22 مركزاً في التصنيف العالمي، فمن المرتبة 70 في العام 2020 إلى المرتبة 48 في العام 2025، مما يعزز مكانتها كواحدة من أبرز الدول الصاعدة عالمياً. حافظت قطر بشكل عام على مركز ضمن أفضل 50 في النصف الأول من العقد (2015-2018)، وتراجعت بشكل كبير إلى المرتبة 70 في العام 2020، لكنها أظهرت بعد ذلك انتعاشاً قوياً، وبلغت ذروتها بأفضل ترتيب لها في مؤشر الابتكار العالمي وهو 48 في عام 2025.تُظهر قطر قوة واضحة ومستدامة في عدة مجالات، لا سيما في محور المؤسسات ومؤشراته الرئيسية المتعلقة بالبيئة المؤسسية والتنظيمية وبيئة الأعمال. إن محور المؤسسات يُعد باستمرار مجالاً عالي الأداء لقطر، حيث تحسن الترتيب من المرتبة 30 في عام 2015 إلى المركز 17 في عام 2025. وتحافظ قطر على مركز قوي في محور البنية التحتية (من المرتبة 22 في العام 2015 إلى المرتبة 14 في 2025)، مدفوعاً بشكل أساسي بمؤشرات البنية التحتية العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٥، حققت قطر مكانة عالمية رائدة في مجالات متعددة فقد احتلت المرتبة الثامنة عالمياً في مجال استقرار سياسات ممارسة الأعمال، والمرتبة السادسة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسابعة عالمياً في الوصول إليها، كما احتلت المرتبة العاشرة عالمياً في مجال التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، مؤكدةً بذلك التزامها الراسخ بالتنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.

يمثل محور رأس المال البشري والبحوث واحدة من أهم قصص التطور الإيجابية في رحلة قطر في مؤشر الابتكار العالمي. شهد هذا المحور، الذي يقيم التعليم، والتعليم العالي، والبحث والتطوير، تحسناً ملحوظاً في ترتيبه، منتقلاً من المرتبة 51 في عام 2015 إلى المرتبة 44 في عام 2025. إن هذا التقدم يشير إلى القدرة المتنامية على تطوير واستقطاب المواهب رفيعة المستوى اللازمة لاقتصاد قائم على المعرفة. إن رحلة قطر التي استمرت عقداً من الزمان في مؤشر الابتكار العالمي هي سرد للاستثمار الاستراتيجي والمرونة والتقدم المتسارع. يكشف التحليل عن دولة نجحت في اجتياز فترة تراجع صعبة لتخرج بأجندة ابتكار أقوى وأكثر تركيزاً. إن النتيجة السائدة والأكثر أهمية من الفترة 2015-2025 هي المسار الإيجابي التصاعدي للسنوات الأربع الماضية، والذي يعمل بمثابة مصادقة واضحة على استراتيجيات التنمية الوطنية للبلاد.

لقد نجحت قطر بفاعلية في بناء واحدة من أقوى البيئات التمكينية للابتكار في العالم، وهو إنجاز يتجلى في تصنيفاتها العالية باستمرار في محاور المؤسسات، والبنية التحتية، ورأس المال البشري والبحوث.

قصص نجاح: نسج الابتكار في نسيج الخدمة العامة:

في حين أن القطاع الخاص هو محور تركيز رئيسي لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، أصبحت الكيانات الحكومية في قطر دراسات حالة وأمثلة قوية في الابتكار المستدام، حيث تُظهر كيفية تجاوز الرقمنة الأولية لإنشاء خدمات عامة ذكية وسريعة الاستجابة وفعالة حقاً، وتقدم الأمثلة التالية مخططاً للمنظومة الأوسع في البلاد.

1. حكومي (Hukoomi): البوابة الرقمية المتطورة باستمرار:

لعل المثال الأكثر وضوحاً والأطول أمداً للابتكار المستدام هو البنية التحتية للحكومة الإلكترونية في قطر، والتي ترتكز على بوابة "حكومي". أُطلقت خدمة "حكومي" في عام 2008، وكانت التزاماً مبكراً بتقديم الخدمات الرقمية، وتطورت من مستودع بسيط للمعلومات إلى بوابة شاملة ومتكاملة للمواطنين والمقيمين والشركات في قطر.

ما يجعل "حكومي" قصة للابتكار المستدام هو تطورها المستمر. لقد نمت لتقدم أكثر من 2,200 خدمة وتخدم ما يقرب من 800,000 مستخدم مسجل. والأهم من ذلك، أنها لم تبق ثابتة. في عام 2025، دخلت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شراكة مع مايكروسوفت لدمج قدرات OpenAI في البوابة، مما يدل على الالتزام بالاستفادة من تقنيات الجيل التالي لتعزيز تجربة المستخدم. هذه الرحلة من بوابة أساسية إلى منصة معززة بالذكاء الاصطناعي تجسد رؤية طويلة الأمد للحوكمة الرقمية.

2. أشغال (Ashghal): بناء أساس ذكي ومستدام:

تقدم هيئة الأشغال العامة (أشغال) مثالاً مقنعاً على كيف يمكن لهيئة حكومية تركز على البنية التحتية أن تدمج الابتكار في صميم عملها متجاوزةً تفويضها المتمثل في مجرد البناء والصيانة، تقود "أشغال" استخدام التكنولوجيا المتقدمة لإنشاء بنية تحتية وطنية أكثر استدامة ومرونة وكفاءة.

والدليل الواضح على ذلك هو ترسية 13 عقداً جديداً بقيمة 12 مليار ريال قطري لتعزيز شبكات الطرق والصرف الصحي. هذه ليست مشاريع بناء تقليدية. فالعقود تنص صراحة على استخدام التقنيات المبتكرة، بما في ذلك منصة إدارة رقمية قائمة على الذكاء الاصطناعي لأصول الطرق، ومركبات ذاتية القيادة لمسح الأصول، وتكنولوجيا الليزر للكشف الاستباقي عن عيوب الطرق. أما بالنسبة لشبكات الصرف الصحي، فإن "أشغال" تنشر الروبوتات والطائرات بدون طيار لعمليات التفتيش، إلى جانب التوأمة الرقمية والتحليلات التنبؤية لتوقع الأعطال قبل حدوثها. إن هذا التبني الاستراتيجي للتكنولوجيا يعالج مباشرة الأولويات الوطنية الموضحة في رؤية قطر الوطنية 2030،

مثل تعزيز البنية التحتية المستدامة وتحسين الكفاءة. من خلال دمج الأنظمة الذكية، تعمل "أشغال" على إطالة عمر الأصول الحيوية، وتعزيز الاستدامة البيئية، وضمان جودة حياة أعلى للمقيمين. إن هذا النهج الاستباقي يحول الأشغال العامة من وظيفة صيانة تفاعلية إلى عملية تطلعية قائمة على البيانات، مما يوضح كيف يمكن استدامة الابتكار حتى في أكثر القطاعات واقعية.

3. برنامج (تسمو) قطر الذكية: تنسيق منظومة ابتكار وطنية:

بينما تقوم "حكومي" برقمنة الخدمات و"أشغال" بابتكار البنية التحتية، يتخذ برنامج (تسمو) قطر الذكية، وهو مبادرة رائدة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نهجاً شاملاً هدفه ليس فقط تقديم خدمات ذكية ولكن إنشاء العمود الفقري التكنولوجي والبيئة التعاونية لازدهار الابتكار القائم على البيانات في جميع أنحاء البلاد. يهدف برنامج "تسمو" إلى الارتقاء بالخدمات العامة في خمسة قطاعات رئيسية وهي: النقل، والخدمات اللوجستية، والبيئة، والرعاية الصحية، والرياضة. يكمن نجاح "تسمو" في هيكله متعدد الطبقات. ففي جوهره توجد منصة "تسمو"، وهي منصة كخدمة (PaaS) حائزة على جوائز وتعمل كحاضنة للابتكار التعاوني، مما يسمح للكيانات العامة والخاصة بمشاركة البيانات بشكل آمن وبناء حلول جديدة. وقد مكنت هذه المنصة بالفعل من تحقيق نتائج ملموسة، مثل نظام إدارة الحشود والنقل في الوقت الفعلي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا التوأمة الرقمي للنمذجة التنبؤية، وحل متقدم لمراقبة جودة الهواء.

يدعم هذا الأساس التقني مُمكنات حيوية للمنظومة، فمختبر "تسمو" للابتكار، الذي يوحد الحكومة والأوساط الأكاديمية والصناعة للمشاركة في ابتكار الحلول، ومسرّع "تسمو"، الذي يسرع نمو الشركات الناشئة دون أخذ حصص ملكية. إن هذا النموذج الشامل - الذي يجمع بين منصة مركزية ومختبرات ومسرعات - يعالج مباشرة تحدي جهود الابتكار المجزأة. إنه يوضح فهماً ناضجاً بأن استدامة الابتكار تتطلب أكثر من مجرد تكنولوجيا؛ إنها تتطلب التنسيق المدروس لمنظومة تعاونية يمكن أن تدر ما يقدر بنحو 40 مليار ريال قطري للناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني لقطر وتخلق 26,000 فرصة عمل إضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر بحلول عام 2030.

إطار عمل لاستدامة الابتكار المستقبلي في قطر:

تُسلط قصص النجاح هذه الضوء على إطار عمل واضح للمرحلة التالية من التنمية في قطر. لا تتعلق استدامة الابتكار بنجاحات معزولة ولكن بترسيخ منطق تشغيلي جديد عبر الاقتصاد.

أولاً، يتطلب النجاح تفكيراً منهجياً فالابتكار هو "تحدي تصميم نظام"، وليس البحث عن فكرة جديدة واحدة (ليبانين وآخرون، 2025). يجسد برنامج "تسمو" هذا من خلال إنشاء منصة تتيح ابتكارات مستقبلية لا حصر لها بدلاً من مجرد بناء حل واحد. إن هذا النهج، الذي يوازن بين الحداثة والكفاءة والشراكات، ضروري للتأثير طويل الأمد.

ثانياً، التعاون العميق غير قابل للتفاوض. تحدد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة هذا كأولوية، وتؤكد كل قصة نجاح أهميته. إن تكامل "حكومي" عبر إدارات حكومية متعددة، وشراكات "أشغال" مع مقاولين رائدين عالمياً، ونموذج "تسمو" بأكمله القائم على أصحاب المصلحة المتعددين، يثبت أن تحديات اليوم المعقدة لا يمكن حلها إلا بشكل جماعي.

ثالثًا، يجب أن توجه الرؤية طويلة الأمد الإجراءات قصيرة الأمد. يُظهر تطور "حكومي" على مدى عقدين أن التأثير المستدام يأتي من التحسين المستمر والمتكرر، وليس من المبادرات لمرة واحدة. يتطلب هذا من القادة "العمل بشكل عكسي، من المستقبل إلى الحاضر"، ورسم خرائط التقنيات والاستثمارات والشراكات اللازمة لتحقيق الحالة النهائية المرغوبة (فيسنيتش وآخرون، 2025).

وأخيراً، تتطلب هذه الرحلة تحولاً ثقافياً نحو التجريب. للتغلب على الحواجز الثقافية أمام الابتكار، فمن الضروري وجود مساحة آمنة لتوليد الأفكار والمخاطرة المُدارة. يشير استكشاف الحكومة لمختبرات الابتكار العامة (PILs) وبيئات الاختبار التنظيمية إلى تحرك في هذا الاتجاه، مما يخلق بيئات يمكن فيها اختبار الأفكار الجديدة وصقلها قبل توسيع نطاقها.

الخاتمة: الطريق إلى مستقبل مرن قائم على المعرفة:

لقد نجحت دولة قطر في تأسيس الركائز الأساسية لدولة حديثة وقادرة على الابتكار، وتقدم النجاحات المتواصلة في القطاع الحكومي دليلاً قوياً على أن هذا التحول يسير بخطى ثابتة.

ومن خلال الانتقال من المشاريع الرقمية المعزولة إلى الأنظمة المتكاملة والذكية، تضع قطر إطاراً للتحسين المستمر يقوم على الطموح والاستدامة ويعزز كفاءة الخدمات الحكومية وجودتها.

ويمثل الطريق نحو المستقبل تحدياً يتطلب التزاماً مستداماً بالتعاون، ورؤية استراتيجية طويلة المدى، وثقافة تمكّن المبتكرين في جميع القطاعات من المساهمة في بناء اقتصاد متنوع ومرن ومزدهر. وفي هذا السياق، تصبح الشركات الاستشارية المتخصصة مثل بدائل لحلول الأعمال شركاء استراتيجيين، إذ تقدم الخبرة في مجالات الابتكار والاستدامة والتميز المؤسسي. وتعمل "بدائل" على تمكين الجهات الحكومية والخاصة من مواءمة استراتيجياتها مع الأهداف الوطنية، وتنفيذ أطر عمل ابتكارية متينة، وتحقيق التميز التشغيلي. ومن خلال تقديم استشارات ودعماً مصمماً خصيصاً، تُمكّن "بدائل" الكيانات المختلفة ليس فقط من المشاركة في رحلة الابتكار في قطر، بل من قيادتها، لضمان أن تكون النتائج المحققة مؤثرة ومستدامة وتضع الدولة على مسار مستمر نحو مستقبل قائم على المعرفة والابتكار.



المراجع :

١- فايارد، أ.-ل.، ماجيكودونمي، ج.، ميندولا، م.، وكيني، ر. (٢٠٢٤). رعاية الابتكار. مجلة هارفارد للأعمال، مارس-أبريل ٢٠٢٤.

٢- ليبانين، ب.، جورج، ج.، وأليكسي، أ. (٢٠٢٥). ابتكار نموذج الأعمال: سبعة أساسيات. مجلة سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

٣- هيئة التخطيط والإحصاء. (٢٠٢٤). استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر ٢٠٢٤-٢٠٣٠. دولة قطر.

٤- فيسنيتش، ي.، مونتيرو، ف.، توشمان، م.، وسيورا، هـ. (٢٠٢٥). دمج الاستدامة والابتكار لإيجاد فرص جديدة. مجلة سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

٥- مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٥-٢٠٢٥. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).